

2015/03/10

## الإسكوا في الإعلام

➤ حلقة حوار بعنوان "معاً من أجل تمكين المرأة" من تنظيم مركز الأمم المتحدة للإعلام ووحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا وشعبة مركز المرأة في الإسكوا (9 آذار/مارس)

- الوكالة الوطنية للإعلام: مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت نظم حواراً بعنوان "معاً لتمكين المرأة" ومداخلات دعت إلى ترسيخ العدالة والمساواة
- ليبانون فايلز: مركز المرأة في "الإسكوا" نظم حواراً بعنوان "معاً لتمكين المرأة"
- صحيفة البلد: "معاً من أجل تمكين المرأة" ... أرقام مُججلة
- LBC: "معاً من أجل تمكين المرأة"
- تيلي لومبير: معاً من أجل تمكين المرأة (تيلي لوميار) <http://bit.ly/1MposID>
- موقع لبنان: مركز المرأة في "الإسكوا" نظم حواراً بعنوان "معاً لتمكين المرأة" ومداخلات دعت إلى ترسيخ العدالة والمساواة

## مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت نظم حواراً بعنوان "معاً لتمكين المرأة" ومداخلات دعت إلى ترسيخ العدالة والمساواة

الوكالة الوطنية للإعلام

نظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت، بالتعاون مع وحدة الاتصال والإعلام وشعبة مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" حلقة حوارية بعنوان "معاً من أجل تمكين المرأة" في فندق فينيسيا بمشاركة المستشارة الإقليمية للمساواة بين الجنسين في شعبة مركز المرأة الوزير السابقة وفاء الضيقة حمزة، الوزير السابق زياد بارود، مديرة المراسم في وزارة الخارجية السفيرة ميرا ضاهر فيوليديس، الفنانة والمخرجة المسرحية نضال الأشقر، الكاتبة والمنتجة نبال عرقجي، ورئيس جمعية "سكر الدكانة" ربيع الشاعر الذي قدم للحوار.

بداية كلمة متفزة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي كون الذي القاها لمناسبة "يوم المرأة العالمي".

الضيقة

ثم القت الضيقة مداخلة عن دور الاطر والاليات الدولية في دعم قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين وقالت: "منذ تأسيس منظمة الامم المتحدة في العام 1945 والجهود تبذل من اجل مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة، وقد ارسى المواثيق الدولية التي تشكل شرعة حقوق الانسان ارضية صلبة حول الحقوق الانسانية للمرأة، كما تضمنت مبادئ اساسية حول التمييز على اساس الجنس. الا انه وبالرغم من الالتزام الدولي والاممي، بقيت الحاجة ملحة لاجاد اطر وآليات تتناول قضايا المرأة واولوياتها بشكل مباشر ومن منظور حقوقي واجرائي يحتاج اليها الرجل والمرأة على حد سواء من اجل ترسيخ قيم العدالة والمساواة بينهما ولعل ابرز هذه الاليات والاطر الاساسية التي ساهمت في الدفع قدما بقضايا المرأة ووضعها ضمن اهتمامات الدول هي (بحسب التسلسل الزمني لصدورها) - اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الخاص بها. - الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 1993. - المؤتمر العالمي الرابع للمرأة 1995 ببيجين والمراجعة الدولية بعد عشرين عاما. - القرار 1325 الذي صدر عن مجلس الامن عام 2000 حول المرأة والامن والسلام".

ورأت ان "مقارنة ما قد تحقق مقابل استمرار تعشي العنف باشكاله كافة، لا سيما العنف الاسري والممارسات الضارة بالنساء والفتيات يجب ان يشكل حالة انذار مستمر للدول العربية وللمجتمع الدولي ولمنظمات المجتمع المدني، لبذل المزيد من الجهود في سبيل بلوغ مجتمع خال من العنف والتمييز"، مشيرة الى ان "المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في العام 1995 ارسى اجندة عالمية لقضايا المرأة، وجاء اعلان بيجين الصادر عنه مشابها في جوهره لاعلانات واطر دولية سبقته الا ان هذا الاعلان ومنهجا العمل قد شكلا اهم جدول اعمال عالمي من 12 مجالا واعتبر تنويجا لجهود حديثة وطويلة في مسيرة الدفاع عن حقوق المرأة ومناصرة قضاياها".

واعتبرت ان "اليات والاطر الدولية قد ساهمت في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة الخاصة بحقوق الانسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص"، مشيرة الى "مجالات اهتمام اساسية كرستها هذه الاطر وشكلت محط متابعة والتزام من قبل الدول والجهات الناشطة ومنظمات المجتمع المدني" وهي: اعتماد سياسات التمييز الايجابي لا سيما التدابير الاستثنائية المؤقتة واعتماد نظام الكوتا للمرأة والتي طبقتها حوالي 10 دول عربية، باشكال مختلفة وينسب متفاوتة في البرلمان او في مجالس الشورى، او المجالس المحلية المنتخبة وتأسيس الليات المؤسسية للمرأة، على مستوى الوزارات المعنية بقضايا المرأة او اللجان الوطنية ومجالس المرأة والاسرة والتي اخذت على عاتقها وضع الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل ورصد ومتابعة تنفيذها وتعديل القوانين التمييزية بحق المرأة، لاسيما في قانون العقوبات وقوانين الجنسية، وقوانين العمل واندماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والسياسات والموازات وازافة الى نسب التقارب بين الجنسين في مستويات التعليم والخدمات الصحية".

فيلم "يلا عقبالكن"

بعدها تم عرض مقتطفات من فيلم "يلاعقبالكمن" للكاتبة والمنتجة عرقجي، تلاه مداخلة لها تحت عنوان "مقاربة لتغيير الصورة النمطية للمرأة".

الاشقر

وكانت مداخلة لنضال الاشقر عن المسرح والمرأة فقالت: "ان المسرح اليوم والمرأة في قلبه يعالج الكثير من المواضيع الاجتماعية فهناك المسرح الذي يعالج امراض المجتمع وهناك المسرح الذي يبرز افاته كي يتم تغييرها، هناك المسرح السياسي الذي ينتقد ويهشم في بعض الاحيان كي يبنى المجتمع من جديد، هناك مسرح الفانتازيا الذي ترسم افاهه ما يمكن ان يكون وان نحلم لمستقبل، هذا كله والمرأة تساهم في قلب كل المعايير والقوالب والكوابيس".

واشارت الى انه "منذ القرن التاسع عشر في لبنان والمرأة منخرطة في العمل الفني عامة والمسرحي احيانا وكان عملها خفيفا مبسطا لا يدعي التغيير ولا التبديل بل التسلية العادية العابرة، ولكن بعد ذلك اعتلت المرأة المسرح كمهنة وتخصصت وتدربت وبمجرد صعودها على الخشبة بقامتها وجسدها وتحركاتها وصوتها احدثت انفعالات وردات فعل عديدة ومتناقضة وهزت لا شك مستنقع الممنوعات والمحرمات الموروثة من التقاليد الدينية وغيرها حركت هذا الكم الكبير من المشاعر الراضة".

ضاهر

اما السفيرة ضاهر فقدمت مداخلة عن "المرأة في الريادة" فقالت: "هل هناك من نجاح ذكوري او انثوي في الريادة ام ان هناك مواصفات يجب التمتع بها على كافة الصعد كشرط اساسي وملزم للوصول الى القمة وجعلك او جعلك في مصاف الرائد والرائدة".

اضافت: "تشكل المرأة نصف المجتمع في العالم فهل نتعمد ان نقصوها لعدم ثقتنا بقدرتها على الريادة. كم من نساء نجحن في قطاع الاعمال دون ان تعطين الفرصة للبروز الا من خلال الوجه الذكوري للشركة في الكثير من المجتمعات".

واشارت الضاهر الى ان "تقدم المرأة الريادي سيأتي بصورة طبيعية وغير مفتعلة وفقا لهذا التطور الثقافي والاجتماعي، وان المحاولات لاعطاء المرأة دورا رياديا بصورة مصطنعة لن يحقق النتيجة المرجوة ما لم يتلائم ذلك مع التقدم الاجتماعي والثقافي في ذلك المجتمع. على انه من الضروري تهيئة القوانين والانظمة بحيث لا تظل عقبة امام هذا التطور".

وقالت: "ان التساؤل حول قدرة المرأة على الريادة في القرن ال 21 يعد من الامور المرفوضة كليا لاننا كنساء عاملات في الحقل العام او الخاص لا نريد ان نثبت انفسنا لاحد، فالنجاح هو حليف العمل المنجز والفشل هو نتيجة عدم القدرة على اتمام المهام الموكلة الى الشخص بصرف النظر عن كونه رجلا او امرأة"، لكن الى اي حد ينطبق هذا المبدأ على الواقع؟ ان نسبة النساء الناخبات في لبنان مثلا هي 53% وفق الاحصاءات الاخيرة، الا انها تشكل 3,1% من التمثيل في مجلس النواب اللبناني فكيف يعقل ان تكون

المرأة قوة ناخبة ولكن في الوقت نفسه ليست قوة ريادة وبالتالي كيف تكون المرأة ناخبة وليست منتخبة. احد ابرز الاسباب لذلك يعود الى وجود تراكمات تاريخية في ممارسة المرأة لدورها السياسي والاجتماعي حيث انحصر الدور الريادي في المجتمع بالرجل".

وقرأت السفيرة ضاهر قصيدة بالانكليزية عنوانها "المرأة".

بارود

واختتم اللقاء بمدخلة للوزير السابق زياد بارود عن "القرار السياسي نحو دعم المساواة بين الجنسين" استهلها باستبدال عنوان المدخلة ب"القرار السياسي نحو عدم دعم المساواة بين الجنسين"، مشيرا الى ان لبنان تأخر عن انضمامه الى اتفاقية سيداو 15 عاما وهذه الاتفاقية اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1979/12/18 للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، والتي دخلت حيز التنفيذ 1981/9/3.

واعتبر ان هناك "قرارا سياسيا في لبنان بعدم دعم المساواة بين الجنسين"، سائلا على "مستوى اعطاء الجنسية، هل رابطة الدم للاباء اقوى من رابطة الدم للامهات خصوصا ان قانون الجنسية اعتمد على رابطة الدم".

وتحدث بارود ايضا عن موضوع الانتخاب لافتا الى ان "53% من الناخبين هنا من الاثاث فيما يبلغ عدد مقاعد النساء في البرلمان 3% فقط"، مشددا على ان "قانون الانتخاب يظلم المرأة وغير المرأة ان يعتمد النظام الاكثري الذي يقصي النساء"، وراى ان "قانون الانتخاب يجب ان يكون مدخلا رئيسيا لتغيير المشهد في لبنان".

وذكر ب"المعارك الشرسة التي قامت في موضوع مشروع قانون العنف الاسري"، واكد ان "المدخل الالزامي لاعطاء المرأة حقوقها كافة هو ان تحتل المرأة موقع القرار والاسبق في اللغة الخشبية"، مكررا ان "قانون الانتخاب هو الاساس".

واشار الى ان هناك "لائحة طويلة من القوانين الظالمة ضد المرأة"، واعطى مثلا "مباراة الدخول الى السلك الخارجي الذي يشترك على المرأة ان تكون عزباء فيما لم يشترط ذلك على الرجل".

ودعا الى "استبدال "يوم المرأة العالمي" الى "يوم للمرأة العالمي" وعلى كل رجل ان ينظر الى المرأة ليخجل مما تعيشه"، معربا عن قناعة انه "يجب اقحام الرجال في عملية التغيير النمطي لدور المرأة"، وقال: "الاختلاف البيولوجي مطلوب وجميل اما التمييز في كل جوانب الحياة فلم يعد مقبولا في العام 2015 وعلى الرجل خلع الافكار الموروثة عن المرأة".

---

مركز المرأة في "الاسكوا" نظم حوارا بعنوان "معا لتمكين المرأة"

لييانون فايلز

نظم مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" حلقة حوارية بعنوان: "معا من اجل تمكين المرأة" في فندق فينيسيا بمشاركة المستشارة الاقليمية للمساواة بين الجنسين في شعبة مركز المرأة الوزير السابقة وفاء الضيقة حمزة، الوزير السابق زياد بارود، مديرة المراسم في وزارة الخارجية السفيرة ميرا ضاهر فيوليديس، الفنانة والمخرجة المسرحية نضال الاشقر، الكاتبة والمنتجة نبال عرقجي، ورئيس جمعية "سكر الدكانة" ربيع الشاعر الذي قدم للحوار.

بداية كلمة متلفزة للامين العام للامم المتحدة بان كي كون الذي القاها لمناسبة "يوم المرأة العالمي".

ثم القت الضيقة مداخلة عن دور الاطر والاليات الدولية في دعم قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين وقالت: "منذ تأسيس منظمة الامم المتحدة في العام 1945 والجهود تبذل من اجل مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة، وقد ارسى المواثيق الدولية التي تشكل شرعة حقوق الانسان ارضية صلبة حول الحقوق الانسانية للمرأة، كما تضمنت مبادئ اساسية حول التمييز على اساس الجنس. الا انه وبالرغم من الالتزام الدولي والاممي، بقيت الحاجة ملحة لايجاد اطر وآليات تتناول قضايا المرأة واولوياتها بشكل مباشر ومن منظور حقوقي واجرائي يحتاج اليها الرجل والمرأة على حد سواء من اجل ترسيخ قيم العدالة والمساواة بينهما ولعل ابرز هذه الاليات والاطر الاساسية التي ساهمت في الدفع قدما بقضايا المرأة ووضعها ضمن اهتمامات الدول هي (بحسب التسلسل الزمني لصدورها) - اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الخاص بها. - الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 1993. - المؤتمر العالمي الرابع للمرأة 1995 بيجين والمراجعة الدولية بعد عشرين عاما. - القرار 1325 الذي صدر عن مجلس الامن عام 2000 حول المرأة والامن والسلام".

ورأت ان "مقارنة ما قد تحقق مقابل استمرار تفشي العنف باشكاله كافة، لا سيما العنف الاسري والممارسات الضارة بالنساء والفتيات يجب ان يشكل حالة انذار مستمر للدول العربية وللمجتمع الدولي ولمنظمات المجتمع المدني، لبذل المزيد من الجهود في سبيل بلوغ مجتمع خال من العنف والتمييز"، مشيرة الى ان "المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في العام 1995 ارسى اجندة عالمية لقضايا المرأة، وجاء اعلان بيجين الصادر عنه مشابها في جوهره لاعلانات واطر دولية سبقته الا ان هذا الاعلان ومنهاج العمل قد شكلا اهم جدول اعمال عالمي من 12 مجالا واعتبر تنويجا لجهود حثيثة وطويلة في مسيرة الدفاع عن حقوق المرأة ومناصرة قضاياها".

واعترت ان "الاليات والاطر الدولية قد ساهمت في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة الخاصة بحقوق الانسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص"، مشيرة الى "مجالات اهتمام اساسية كرستها هذه الاطر وشكلت محط متابعة والتزام من قبل الدول والجهات الناشطة ومنظمات المجتمع المدني" وهي: اعتماد سياسات التمييز الايجابي لا سيما التدابير الاستثنائية المؤقتة واعتماد نظام الكوتا للمرأة والتي طبقتها حوالى 10 دول عربية، باشكل مختلفة وبنسب متفاوتة في البرلمانات او في مجالس الشورى، او المجالس المحلية المنتخبة

وتأسيس الاليات المؤسسية للمرأة، على مستوى الوزارات المعنية بقضايا المرأة او اللجان الوطنية ومجالس المرأة والاسرة والتي اخذت على عاتقها وضع الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل ورصد ومتابعة تنفيذها وتعديل القوانين التمييزية بحق المرأة، لاسيما في قانون العقوبات وقوانين الجنسية، وقوانين العمل واندماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والسياسات والموازات واطافة الى نسب التقارب بين الجنسين في مستويات التعليم والخدمات الصحية".

بعدها تم عرض مقتطفات من فيلم "يلاعقبالكن" للكاتبة والمنتجة عرقجي، تلاه مداخلة لها تحت عنوان "مقاربة لتغيير الصورة النمطية للمرأة".

وكانت مداخلة لنضال الاشقر عن المسرح والمرأة فقالت: "ان المسرح اليوم والمرأة في قلبه يعالج الكثير من المواضيع الاجتماعية فهناك المسرح الذي يعالج امراض المجتمع وهناك المسرح الذي يبرز افاته كي يتم تغييرها، هناك المسرح السياسي الذي ينتقد ويهشم في بعض الاحيان كي يبني المجتمع من جديد، هناك مسرح الفانتازيا الذي ترسم افاهه ما يمكن ان يكون وان نحلم لمستقبل، هذا كله والمرأة تساهم في قلب كل المعايير والقوالب والكوابيس".

واشارت الى انه "منذ القرن التاسع عشر في لبنان والمرأة منخرطة في العمل الفني عامة والمسرحي احيانا وكان عملها خفيفا مبسطا لا يدعي التغيير ولا التبديل بل التسلية العادية العابرة، ولكن بعد ذلك اعتلت المرأة المسرح كمهنة وتخصصت وتدربت وبمجرد صعودها على الخشبة بقامتها وجسدها وتحركاتها وصوتها احدثت انفعالات وردات فعل عديدة ومتناقضة وهزت لا شك مستنقع الممنوعات والمحرمات الموروثة من التقاليد الدينية وغيرها حركت هذا الكم الكبير من المشاعر الراضة".

اما السفيرة ضاهر فقدمت مداخلة عن "المرأة في الريادة" فقالت: "هل هناك من نجاح ذكوري او انثوي في الريادة ام ان هناك مواصفات يجب التمتع بها على كافة الصعد كشرط اساسي وملزم للوصول الى القمة وجعلك او جعلك في مصاف الرائد والرائدة".

اضافت: "تشكل المرأة نصف المجتمع في العالم فهل نتعمد ان نقصها لعدم ثقتنا بقدرتها على الريادة. كم من نساء نجحن في قطاع الاعمال دون ان تعطين الفرصة للبروز الا من خلال الوجه الذكوري للشركة في الكثير من المجتمعات".

واشارت الضاهر الى ان "تقدم المرأة الريادي سيأتي بصورة طبيعية وغير مفتعلة وفقا لهذا التطور الثقافي والاجتماعي، وان المحاولات لاعطاء المرأة دورا رياديا بصورة مصطنعة لن يحقق النتيجة المرجوة ما لم يتلائم ذلك مع التقدم الاجتماعي والثقافي في ذلك المجتمع. على انه من الضروري تهيئة القوانين والانظمة بحيث لا تظل عقبة امام هذا التطور".

وقالت: "ان التساؤل حول قدرة المرأة على الريادة في القرن ال 21 يعد من الامور المرفوضة كليا لاننا كنساء عاملات في الحقل العام او الخاص لا نريد ان نثبت انفسنا لاحد، فالنجاح هو حليف العمل المنجز

والفشل هو نتيجة عدم القدرة على اتمام المهام الموكلة الى الشخص بصرف النظر عن كونه رجلا او امرأة"، لكن الى اي حد ينطبق هذا المبدأ على الواقع؟ ان نسبة النساء الناخبات في لبنان مثلا هي 53% وفق الاحصاءات الاخيرة، الا انها تشكل 3,1% من التمثيل في مجلس النواب اللبناني فكيف يعقل ان تكون المرأة قوة ناخبة ولكن في الوقت نفسه ليست قوة ريادة وبالتالي كيف تكون المرأة ناخبة وليست منتخبة. احد ابرز الاسباب لذلك يعود الى وجود تراكمات تاريخية في ممارسة المرأة لدورها السياسي والاجتماعي حيث انحصر الدور الريادي في المجتمع بالرجل".

وقرأت السفيرة ضاهر قصيدة بالانكليزية عنوانها "المرأة".

واختتم اللقاء بمدخلة للوزير السابق زياد بارود عن "القرار السياسي نحو دعم المساواة بين الجنسين" استهلها باستبدال عنوان المدخلة ب"القرار السياسي نحو عدم دعم المساواة بين الجنسين"، مشيرا الى ان لبنان تأخر عن انضمامه الى اتفاقية سيداو 15 عاما وهذه الاتفاقية اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1979/12/18 للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، والتي دخلت حيز التنفيذ 1981/9/3.

واعتبر ان هناك "قرارا سياسيا في لبنان بعدم دعم المساواة بين الجنسين"، سائلا على "مستوى اعطاء الجنسية، هل رابطة الدم للاباء اقوى من رابطة الدم للامهات خصوصا ان قانون الجنسية اعتمد على رابطة الدم".

وتحدث بارود ايضا عن موضوع الانتخاب لافتا الى ان "53% من الناخبين هنا من الاثاث فيما يبلغ عدد مقاعد النساء في البرلمان 3% فقط"، مشددا على ان "قانون الانتخاب يظلم المرأة وغير المرأة ان يعتمد النظام الاكثري الذي يقصي النساء"، وراى ان "قانون الانتخاب يجب ان يكون مدخلا رئيسيا لتغيير المشهد في لبنان".

وذكر ب"المعارك الشرسة التي قامت في موضوع مشروع قانون العنف الاسري"، واكد ان "المدخل الالزامي لاعطاء المرأة حقوقها كافة هو ان تحتل المرأة موقع القرار والا سنبقى في اللغة الخشبية"، مكررا ان "قانون الانتخاب هو الاساس".

واشار الى ان هناك "لائحة طويلة من القوانين الظالمة ضد المرأة"، واعطى مثلا "مباراة الدخول الى السلك الخارجي الذي يشترك على المرأة ان تكون عزباء فيما لم يشترط ذلك على الرجل".

ودعا الى "استبدال "يوم المرأة العالمي" الى "يوم للمرأة العالمي" وعلى كل رجل ان ينظر الى المرأة ليخجل مما تعيشه"، معربا عن قناعة انه "يجب اقحام الرجال في عملية التغيير النمطي لدور المرأة"، وقال: "الاختلاف البيولوجي مطلوب وجميل اما التمييز في كل جوانب الحياة فلم يعد مقبولا في العام 2015 وعلى الرجل خلع الافكار الموروثة عن المرأة".

## "معاً من أجل تمكين المرأة" ... أرقام مُخجلة

صحيفة البلد

"53 بالمئة هي نسبة النساء الناخبات في لبنان، بينما لا تتجاوز نسبة تمثيلهن في مقاعد مجلس النواب اللبناني 3,1 بالمئة" لعلها نسبة من المُخجل الافصاح عنها في القرن الواحد والعشرين، ولكن هذا هو الواقع. وتسع نساء دفعن حياتهن ثمناً لرجولة زائفة في العام المنصرم، علماً أن مجلس النواب أقرّ قانون حماية المرأة من العنف الأسري، في الأول من نيسان الماضي. وكثيرة هي النصوص والاتفاقيات والمعاهدات التي تنص على المساواة بين الجنسين، وعلى حماية المرأة من العنف، ولكن لطالما كانت النصوص شيء والواقع أشياء أخرى.

في شهر آذار، شهر المرأة وشهر التغيير، تكثر اللقاءات والمؤتمرات والندوات التي تعمل على تمكين المرأة، في محاولاتٍ مستمرة من المعنيين لتخلع المجتمعات عنها أثواب العادات والتقاليد البالية، وتغيير الصورة النمطية لدور المرأة، والأهم تدوير الزوايا الحادة في العقلية الذكورية التي ما زالت تسيطر على مجتمعاتنا. وفي هذا الإطار كان لقاء "معاً من أجل تمكين المرأة"، من تنظيم مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت ووحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا وبالتعاون مع شعبة مركز المرأة التابع للإسكوا يوم أمس الاثنين.

### أرقام لاتحاكي الواقع

تضمن اللقاء الذي أتى في إطار نشاطات الأمم المتحدة لليوم العالمي للمرأة، حديثاً للمستشارة الإقليمية للمساواة بين الجنسين في شعبة مركز المرأة في الإسكوا، وفاء الضيقة حمزة، عن دور الأطر والآليات الدولية في دعم قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين.

ومن الآليات التي تتناول قضايا المرأة بشكل مباشر، والتي كان لا بدّ منها بعدما لم تستطع المواثيق الدولية أن تقوم بالتغيير المطلوب من أجل ترسيخ العدالة والمساواة بين المرأة والرجل:

1- اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة "سيداو" وهي أول شرعة دولية لحقوق المرأة منذ العام 1979، وكان لافتاً في هذه الاتفاقية عدد الدول التي انضمت إليها، والذي بلغ 187 دولة عام 2009، من ضمنها 20 دولة عربية، ولكن معظم الدول العربية التي صادقت على هذه الاتفاقية أبدت تحفظاً على مواد أساسية فيها قد تلغي مفاعيلها. بينما بعض الدول العربية بدأت ترفع تحفظاتها عنها، مثل تونس مؤخراً تماشياً مع دستورها الجديد، وهناك دول تعمل على رفع تحفظاتها كاليمن، الأردن ومصر.



2- الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عام 1993، والذي أكد مكافحة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله، فحوالي 4 دول عربية وقّعت قانون العنف ضد المرأة منها لبنان، و 7 دول تحضّر مشاريع قوانين، ورغم ذلك العنف مستمرّ، ففي العنف تحديداً الأرقام لا تحاكي الواقع.

3- المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عالم 1995، وهو الحدث العالمي الذي تناول قضايا المرأة في كل المجالات، وأوجد أجندة عالمية للمرأة.

4- القرار 1325 الصادر عن مجلس الامن في العام 2000 حول المرأة والأمن والسلام، حيث أيقن المجتمع الدولي أهمية وجود إطار دولي رادع وملزم للمرأة سواء في السلم أو في الحرب.

وفي الدراسة التي ستصدرها "الاسكوا" حول هذا القرار، يتبين درجة عدم التزام الدول بالقيام بما يلزم لحماية المرأة ما قبل وأثناء وبعد النزاعات المسلحة، لا سيما في حالات اللجوء وفقدان الدعم الإنساني والاجتماعي، وترصد الدراسة عدم وجود سياسات وإجراءات من الدول المعنية رغم صدور القرار.

وتؤكد حمزة بأنه لا شك في أن هذه الإجراءات والأطر ساهمت بترسيخ أسس العدالة والمساواة بين الجنسين، ولكن تبقى العبرة في التطبيق، وفي مدى التزام الدول بترجمة هذه الأطر إلى تشريعات وسياسات تحقق التغيير.

## المرأة في الريادة

وعن المرأة في الريادة تحدثت السفيرة ميرا ضاهر، مديرة المراسم في وزارة الخارجية اللبنانية، التي لفتت إلى أن نسبة النساء الناخبات في لبنان 53 بالمئة وفق الاحصاءات الأخيرة، بينما لا تشكل المرأة إلا 3,1 في المئة فقط من التمثيل داخل مجلس النواب اللبناني "فكيف يمكن للمرأة أن تكون قوة ناخبة وليست قوة ريادة، وكيف لها أن تكون ناخبة وليست منتخبة؟" فأحد أبرز الأسباب لذلك كما تؤكّد ضاهر، يعود لوجود تراكمات تاريخية في ممارسة المرأة دورها السياسي والاجتماعي، حيث انحصر الدور الريادي في المجتمع بالرجل.

أما في العصر الحديث ومع انتشار التقدم الثقافي والعلمي والتكنولوجي فتمكنت المرأة من تحقيق اختراقات في مختلف نواحي الحياة وبرز دورها الريادي الموازي للرجل، إلا أنه حتى اليوم يبقى خجولاً في السياسة والاقتصاد، إذ تتغير نسب التفاوت بذلك بين المرأة والرجل في الدول نسبة لتطورها الاجتماعي والاقتصادي، فهناك تلازم بين التطور الاجتماعي والثقافي والديمقراطي ووصول المرأة الى الريادة في المجتمع.

قرار سياسي بالتميز

أما عن "القرار السياسي نحو دعم المساواة بين الجنسين" أو كما فضّل وزير الداخلية الأسبق زياد بارود تسميته بـ"القرار السياسي نحو عدم دعم المساواة بين الجنسين" فأشار بارود إلى المواد الدستورية التي تنص على المساواة بين اللبنانيين، رجالاً ونساءً مادة رقم "7" ، وعلى التزام لبنان في مقدمة دستور بعد تعديلات التسعين، بمواثيق منظمة الأمم المتحدة كونه عضواً عاملاً ومؤسساً فيها، كما التزمه بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، وكذلك الأمر على "العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز".

ف"هناك قرار سياسي بتريسيخ التمييز وعدم دعم المساواة" ولعله من المعيب أن لا ينضم لبنان إلى اتفاقية "سيداو" التي انشئت عام 1979 إلا في عام 1996، وبعد أن أعلن تحفظات عليها، من ضمنها عدم الاعتراف للمرأة اللبنانية بحقها في منح الجنسية لأطفالها.

و"يجب أن يكون قانون الانتخاب مدخلا رئيسياً لتغيير هذا المشهد النمطي لدور المرأة اللبنانية، فطالما لم نغير مواقع القرار فعبثاً نحاول التغيير في أماكن أخرى". وتطول اللائحة من القوانين المجحفة بحق المرأة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، مباراة الدخول إلى السلك الخارجي، كان من أحد شروطها أن تكون المتقدمة عزباء.

أما بالممارسة السياسية ف"هناك عدم رغبة ب بروز السيدات الرائدات، فمنذ العام 1953 عندما منح مجلس النواب حق الاقتراع للمرأة وحتى اليوم لم يتغير إلا القليل القليل، فيجب إقحام الرجال في عملية التغيير النمطي لدور المرأة وأن يخلعوا عنهم الأفكار الموروثة ليتمكنوا من استيعاب المساواة الكاملة".

وتضمن اللقاء مداخلة للسيدة نضال الأشقر، تحدثت فيها عن الثقافة والفن كوسيلة نضال لترسيخ حقوق المرأة، ومقتطفاً من فيلم "يلا عقبالكن" أعقبه مداخلة للكاتبة والمنتجة نبال عرقجي عن مقاربة لتغيير الصورة النمطية للمرأة، بينما أدار اللقاء رئيس المنظمة غير الحكومية "سكر الدكانة" والمستشار في الإعلام السياسي ربيع الشاعر.

## "معاً من أجل تمكين المرأة"

LBC

نظم مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" حلقة حوارية تحت عنوان "معاً من أجل تمكين المرأة".

وفي هذا الاطار ، اعتبر الوزير السابق زياد بارود أن هناك قراراً سياسياً في لبنان بعدم دعم المساواة بين الجنسين، مؤكداً أن المدخل الإلزامي لإعطاء المرأة حقوقها كافة هو أن تحتل موقع القرار.

الوزيرة السابقة وفاء الضيقة حمزة، رأت أن استمرار تفشي العنف الأسري والممارسات الضارة بالنساء يجب أن يشكل حالة إنذار للدول العربية وللمجتمع الدولي ولمنظمات المجتمع المدني، لبذل المزيد من الجهود في سبيل بلوغ مجتمع خال من العنف.

---

## معاً من أجل تمكين المرأة (تيلي لوميار)

تقرير: ليا معماري

ان اهمية الاطر والاليات يجب الالتزام بها من قبل المنظمات الدولية او المجتمع المدني ومدى مساهمة الدول وقدرتها على مواكبة التشريعات الدولية ويجب على الدول العربية ان تلتزم بكل الاتفاقيات خصوصا ان العديد منها رفع التحفظات وان الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة اكد ان العنف بكل اشكاله يجب ان ينطلق من رؤية شاملة لمواجهة المجتمع فالقانون لا يكفي وهناك 7 دول في صدد تحضير مشاريع قانونية في ظل العنف المستشري "لان الارقام لا تعكس الواقع" متبعة "الاسكوا وحد الكلمة العربية في ما يخص حقوق المرأة وما نشهده حاليا من عنف لذلك نسأل الى اي مدى استطاعت الاطر او الاليات استطاعت وقف تلك الاعمال العنفية وان قرار مجلس الامن هو قرار ملزم لكنه لا يتضمن في الفصل السابع منه عقوبات. لا شك ان الاليات والطرق الدولية قد عززت من المساواة ما بين الجنسين ولكن نحن نتطلع الى الجزء الفارغ لكي نعالجه "كي تتحقق المساواة بشكل فعلي".

المزيد من التفاصيل في هذا التقرير

<http://bit.ly/1MposID>

---

## مركز المرأة في "الاسكوا" نظم حوارا بعنوان "معاً لتمكين المرأة" ومداخلات دعت الى ترسيخ العدالة والمساواة

موقع لبنان

نظم مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" حلقة حوارية بعنوان: "معاً من أجل تمكين المرأة" في فندق فينيسيا بمشاركة المستشارة الإقليمية للمساواة بين الجنسين في شعبة مركز المرأة الوزير السابقة وفاء الضيقة حمزة، الوزير السابق زياد بارود، مديرة المراسم في وزارة الخارجية السفيرة ميرا ضاهر فيوليديس، الفنانة والمخرجة المسرحية نضال الاشقر، الكاتبة والمنتجة نبال عرقجي، ورئيس جمعية "سكر الذكاة" ربيع الشاعر الذي قدم للحوار. بداية كلمة متلفزة للامين العام للامم المتحدة بان كي كون الذي القاها لمناسبة "يوم المرأة العالمي".

---

